تقرير

مؤتمر بروكسل التاسع لدعم سوريا: لا حلول آنية لعودة النازحين السوريين

ككل عام منذ انعقاد مؤتمر بروكسل الاول حول سوريا سنة 2017، لم يخرج مؤتمر بروكسل التاسع لدعم سوريا الذي عقد في 17 آذار الماضي، بأي قرار او خطة او برنامج، يقضي بإعادة النازحين السوريين الى سوريا التي كانوا قد غادروها منذ العام 2012، مع انطلاق الحرب الى دول الجوار، لبنان وتركيا والاردن والعراق

على الرغم من ان الحجج التي كان يرفعها المجتمع الدولي، وفي مقدمها ان الوضع الامني في سوريا لا يسمح بعودة النازحين واللاجئين اليها، كلها سقطت مع سقوط النظام، وقيام ادارة سياسية جديدة تحظى بانفتاح غربي وعربي شبه شامل، وعودة سوريا الى لعب دورها في المحافل الدولية وفي الجامعة العربية، كل هذه التغييرات لم تسقط الجدران المنتصبة والابواب الموصدة في وجه السوريين لتسهيل عودتهم الى ارضهم وتاريخهم.

وكانت التطورات الامنية والمجازر التي حصلت في الساحل السوري ساهمت في كبح اندفاع الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي، ما دفع وزراء خارجيته الى التوافق حول "وضع النظام السوري الجديد تحت المجهر"، كما قالت رئيسة المفوضية اورسولا فون دير لاين امام مجلس وزراء الخارجية و"مراقبة الاجراءات التي يتخذها قبل الاقدام على اي خطوة في اتجاه تقديم المزيد من المساعدات ورفع العقوبات الاقتصادية".

وقد جمع المؤتمر مؤسسات الاتحاد الاوروبي والدول الشريكة الرئيسية ودول الجوار لسوريا، الامم المتحدة، منظمات دولية، المجتمع المدني السوري، بهدف حشد الدعم العالمي لعملية انتقالية شاملة وسلمية في سوريا. وقد تعهد المشاركون باستمرار تقديم الدعم للسوريين، سواء داخل البلاد او في دول الجوار.

لم تحمل رئيسة المفوضية الاوروبية اورسولا فون دير لاين في كلمتها اي جديد في ما يتعلق بحل قضية النازحين واللاجئين في دول الجوار سوى ما كانت تريد ان تسمعه من وزير الخارجية السوري احمد شيباني، لجهة "احتياجات الشعب السوري، وخطط اعادة بناء مؤسسات الدولة". وقالت انه "مع كل خطوة جديدة تتخذونها نحو انتقال سياسي شامل، نحن مستعدون للمضي قدما معكم". واشارت الى انه منذ بداية الصراع في سوريا، قدم الاتحاد الاوروبي اكثر من 37 مليار يورو لدعم السوريين. وسيرصد الاتحاد ما يقرب من 2.5 مليار يورو لعامي 2025 و2026، لسوريا ودول الجوار. واوضحت ان "الاتحاد الاوروبي قد علق العقوبات على قطاعات اقتصادية رئيسية، مثل الطاقة والنقل والمعاملات المالية المرتبطة بهما، ومستعد لبذل المزيد من الجهود لجذب

الاستثمارات اللازمة لإعادة الاعمار، مع تقدم عملية الانتقال السياسي نحو حكومة موثوقة وشاملة وغير طائفية".

واضافت: "نريد ان نكون شركاء في تعافي ونمو سوريا الجديدة".

حددت فون دير لاين اهداف المؤتمر بثلاثة:

اولا: استعادة الخدمات الاساسية واعادة بناء حياة طبيعية وكريمة للشعب السوري، وتأمين الكهرباء، ومياه الشرب، وتعليم الاطفال.

ثانيا: التطلع الى مستقبل البلاد لجهة اعادة بناء المدن المدمرة، واعادة الاقتصاد بأكمله.

ثالثا: عقد حوار المجتمع المدني لمؤتمر بروكسل هذا العام في دمشق.

واكدت انه "يجب ان تعود السلطة في سوريا الى حيث تنتمي، اي الى الشعب السوري، لأن جميع السوريين يستحقون ان يتولوا زمام مستقبلهم بأنفسهم".

شارك في المؤتمر ممثلا لبنان وزير الخارجية والمغتربين يوسف رجي الذي القى كلمة اكد فيها ان "الوقت هو لاتباع نهج سريع ومتدرج ومنسق لمعالجة ازمة النازحين بطريقة تعكس المشهد الجيوسياسي المتغير في سوريا". وكشف "ان السوريين انفسهم وبأعداد متزايدة، يعربون عن رغبتهم في العودة والمشاركة في صنع مستقبل بلادهم. وتمثل هذه الحماسة فرصة

> **فون دير لاين: حوار المجتمع المدني لمؤتمر بروكسل سيعقد هذا العام في دمشق**

فريدة لنا كي نسهم في تسهيل هذه العودة".

اضاف: "اليوم لم يعد لاستمرار اقامة اللاجئين السوريين في لبنان مبرر قانوني، فالنازحون السوريون في لبنان لم يعودوا فارين من الحرب او من الاضطهاد، بل اصبحوا في الواقع مهاجرين اقتصاديين، وحان الوقت لدعمهم داخل بلدهم، ولا يمكننا استبعاد اللاجئين من هذه العملية الشاملة، بل يجب دعمهم ايضا في عودتهم واندماجهم في جهود اعادة اعمار سوريا. وان نضمن ان يشعر جميع السوريين بالأمان في سوريا، وبالأمان لكي يعودوا اليها، وان هذه العودة ليست ممكنة فحسب، بل هي باتت واجبة، وتتطلب اكثر من مجرد مساعدات انسانية، هي تتطلب تحولات سياسية حاسمة تؤدي الى حلول دائمة".

من الامور التي اعلن عنها الوزير رجي ان استطلاعا حديثا اجرته مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين unhcr، اظهر ان "حوالى 355000 سوري مستعدون للعودة من لبنان خلال الاشهر الاثني عشر المقبلة". وانتهى الى القول "فليكن مؤتمر بروكسل التاسع هو اللحظة التي نتوقف فيها عن ادارة الازمة ونبدأ بحلها".

للمرة الاولى تشارك "سوريا الرسمية" في مؤتمرات بروكسل لدعم سوريا، وقد شارك في اعمال المؤتمر وزير خارجيتها احمد الشيباني الذي "طالب برفع العقوبات المفروضة على سوريا لأنها تزيد من معاناة الشعب السوري وتعرقل جهود اعادة الاعمار". وشدد في كلمته على "ضرورة تعزيز الجهود الدولية لمساعدة الشعب السوري في تجاوز المحنة الانسانية التي خلفتها سنوات من الحرب"، مؤكدا ان بلاده بدأت مرحلة انتقالية تهدف الى اعادة بناء المؤسسات ومكافحة الفساد وتعزيز المصالحة الوطنية، وان الحكومة الجديدة باشرت اصلاحات داخلية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية".

وحذر الشيباني من التهديدات الامنية التي تواجه البلاد، بما في ذلك تحركات فلول النظام السابق وبعض الميليشيات، اضافة الى خروقات الاحتلال الاسرائيلي لاتفاقية 1974، وان بلاده لن تتسامح مع اي محاولات لزعزعة استقرارها.

كما ثمن الشيباني "الخطوات الايجابية التي اتخذها الاتحاد الاوروبي بتعليق بعض العقوبات في قطاعات حيوية مثل الطاقة والنقل، بهدف دعم عملية الانتقال السياسي والتعافي الاقتصادي". واوضح "ان هذه الاجراءات لم تصل بعد الى مستوى طموحات الشعب السوري، وان استمرارها اليوم يعني معاقبة السوريين وتمنعهم من استعادة حياتهم الطبيعية وتعيق الاستثمار في القطاعات الحيوية التي يحتاجها الشعب السوري للنهوض ببلد، وان رفعها ضرورة انسانية واخلاقية، لأنه لا يمكن الحديث عن التعافي الاقتصادي والتنمية الانسانية في سوريا مع استمرار هذه القيود".

وبعد ان دعا جميع الدول المانحة الى المساهمة الفاعلة في جهود اعادة الاعمار وتشجيع الاستثمار في سوريا، قال "ان اعادة اعمار سوريا ليست مسؤولية وطنية فقط، بل هي مسؤولية دولية ايضا".